Minufiya J. Agric. Res. Vol. 27 No. 2: 439 - 462 (2002)

مستوي العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية نحو خدمة البيئة وصحة المجتمع : دراسة حالة بإحدى قري محافظة الاسكندرية

محمد علاء الدين عبد القادر

قسم المجتمع الريفي – كلية الزراعة بالشاطبى – جامعة الإسكندرية

(Received: Mar., 2 , 2002)

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على ماهية الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الاجتماعية الريفية وذلك فيما يرتبط بموضوعات خدمة البيئة وصحة المجتمع ، ودرجة رضا المبحوثين أرباب الأسر عن هذه الأنشطة والخدمات . كذلك التعرف على المعوقات التي تعوق المنظمة عن تحقيق أهدافها مما يؤثر على مستوى " العدالة البيئية " ضمن أنشطتها لسكان المجتمع الريفي . وقد تم تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية .

وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لتجميع بيانات الدراسة وذلك من عينة عشوائية من المبحوثين أرباب الأسر المقيمين بقرية المراغـى – والتابعة لإدارة خورشيد الزراعية بمحافظة الاسكندرية . وقد استخدمت كل من المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والتوزيعات التكرارية كذلك معامل الارتباط البسيط (ر) عند تحليل بيانات البحث لدراسة العلاقة بين المتغير المركزي التابع المركب محل الدراسة وكل من المتغيرات المستقلة .

وقد تم قبول الفرض الصفري لهذه الدراسة والذي ينص على أنه " لا توجد علاقة ارتباطية بين درجة رضا المبحوثين أرباب الأسر عن مستوى العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة (الوحدة الصحية الريفية – الوحدة المحلية) – وذلك فيما يرتبط بأنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع – والتي تمثل المتغير التابع المركب محل الدراسة – وكل من الخصائص الشخصية للمبحوثين أرباب الأسر من حيث (العمر ، المستوى التعليمي ، الدور القيادي) والتي تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة .

وقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (ر) علي التوالي بين كل من المتغيرات المستقلة سابقة الذكر والمتغير التابع المركب محل الدراسة ٠,٠٥٧ ، ٠,٢٦٩ ، ٠,٠٥٣ وهي قيم غير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية. ويتطلب ذلك أن تقوم هذه المنظمات بإعادة النظر فيما تقدمه لسكان المجتمع الريفي من أنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع ، مع تفعيل أنشطتها واستحداث أنشطه جديدة

بما يتواكب مع التغيرات الحادثة في المجتمع واحتياجات سكانه بما ينعكس ذلك على مستوى العدالة البيئية ضمن أنشطتها .

مقدمة البحث :

إن للسكان الريفيين حقوقهم كبشر في أن يعيشوا في بيئة صحية نظيفة خالية من مصادر التلوث وناقلات الأمراض . وتتمثل المشكلة الأساسية أنه في الدول النامية يتمحور دور المنظمات الاجتماعية نحو التركيز على النواحي المادية مع إغفال لأنشطة الخدمات الاجتماعية والبيئية والترويحية التي هي عناصر أساسية لبناء الشخصية الإنسانية لتجنب اليأس والإحباط وحتى تكون قادرة على العمل والإنتاج والاستمتاع بحياتها بتحقيق قدر مقبول به من " العدالة البيئية " ضمن أنشطتها التي تسعى لتحقيقها لرفع مستوى الوعي البيئي بين سكان المجتمع الريفي ضمن برنامج شامل للتربية البيئية والمساهمة في تنفيذ المشروعات والأنشطة اللازمة بهدف خلق بيئة صحية نظيفة هي المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الناس ويمارسون فيه أعمالهم وحسن استغلال الموارد المتاحة في المجتمع بما لا يضر بالبيئة ويعود على الجميع بالنفع والفائدة .

من المعروف انه عند دراسة المجتمع المحلى وتنميته ، ينبغي التعرف على الظروف والأوضاع الجغرافية والبيئية التي تميز مجتمع محلى عن غيره ومدى تأثير هذه الظروف على الأوضاع الاقتصادية والسكانية و غيرها من الأمور .

وتشتمل عملية التنمية على مجموعة من الحقائق المتعلقة بكيفية استغلال الناس لمواردهم المحدودة في إشباع احتياجاتهم، ويشير أحمد (١٩٩٧: ١١-١٢) أن للتنمية أبعاد ثلاثة هي البعد المادي الاقتصادي ، والبعد البشري، والبعد الاجتماعي البيئي ، وأن أي تطور موجب فيها إنما يمثل تنمية وبالتالي يصير الطريق إلي بلوغ مجتمع الرفاهية .

وتذكر نظيمة وآخرون (١٩٩٩ :٤٣) أن هناك تفاعلاً بين الإنسان وبيئته الاجتماعية ويتوقف على هذا التفاعل درجة تقدم المجتمع أو تخلفه وهذا التفاعل الاجتماعي هو الذي يُشكل شبكة العلاقات الإنسانية التي يكون من مهامها تعديل الاتجاهات و تغييرها أو تطويرها نحو الأحسن .

لذا يقع على عاتق القائمين على مهام وشئون المنظمات الاجتماعية مسئولية مساعدة الأفراد والمجتمعات على تعديل أو تغيير اتجاهاتهم السلبية نحو البيئة التي يعيشون فيها وذلك من خلال أنشطة الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات ، إلى جانب مسئولية تعريف الأفراد والجماعات بحقوقهم البيئية وواجباتهم .

وفى كل الأحوال نجد أن أي استراتيجية للتنمية تتوافر لها مقومات الاستمرار من الناحية الإيكولوجية والاقتصادية ستكون مفيدة للبيئة والتنمية على حد سواء . ولقد بات واضحا أن التنمية والبيئة متلازمان يؤثر كل منهما في الآخر .

مشكلة البحث :

لقد أثارت الخبرات الحديثة المتعلقة بجهود التنمية والبيئة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي الكثير من الاهتمام بعدد من الموضوعات من أمثلتها الضرورة الملحة لحماية البيئة المتدهورة ، وترشيد استخدام مواردها المحدودة ، والقلق المتزايد من جراء الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من السكان داخل المجتمع .

ولقد شهد العقد الماضي مزيداً من التحولات في أدبيات التنمية بصفة عامة ، والتنمية الريفية خاصة أكثر من ممارستها وتطبيقها . ووصلت بلاغة الأدبيات أخيراً إلى ما يسمى بمفهوم التنمية المتواصلةSustainable Development وهي تلك التي تهتم بالأجيال اللاحقة ، في حين أن الأجيال الحالية تعاني من وطأة الفقر والجوع والمرض(سمير الشاذلي : ١٩٩٦ : ١). علاوة على زيادة معدل التلوث البيئي والاستخدام السيئ والاستنزاف السريع لموارد البيئة خاصة الموارد غير المتجددة ، كذلك ضعف وقصور الخدمات البيئية التي يمكن أن تقدمها المنظمات الاجتماعية .

وربما لا توجد كلمة أسيء استخدامها مثل كلمة " تنمية " ، فالحديث عن تنمية الموارد الأرضية لا يستقيم بصفة عامة مع الاتجاه نحو إهدار وإزالة الحياة النباتية في كثير من بقاع الأرض ، والحديث أيضاً عن التنمية البشرية لا يمكن أن يتفق وتدمير المجتمع الريفي التقليدي وهجرة الزراعيين من المناطق الريفية إلى المناطق والبيئة الحضرية ، والحديث عن التنمية الاقتصادية والذي يشير ضمنياً إلى التحسين كمياً ونوعياً في الإنتاج في الوقت الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتشجيع التكالب عليه دون حاجة ضرورية لذلك.

وفي ظل التحولات والتناقضات لم يكن هناك خيار أمام دول العالم الثالث إلا محاولة الخروج من أزمتها ومشاكلها ،وذلك عن طريق مجموعة من التدابير التنموية والتي أطلق عليها مشروعات التنمية الريفية، والتي كانت – وما زالت – تركز على الجوانب الاقتصادية بهدف تحسين الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخول المزرعية ،وإهمال الجوانب الاجتماعية والإنسانية والبيئية ، بل و إهمال العنصر البشري محور عملية التنمية (سمير الشاذلي: ١٩٩٦ : ١) .

وبوجه عام ، فإن كثيراً من الدول النامية تركز على معايير الكم على حساب النوع ، فالمهم كم بنينا من المنظمات الاجتماعية دون التركيز على نوعية الخدمة المقدمة وعدالة توزيعها وأن تصل

إلى مستحقيها بسهولة ويسر دون تفرقة أو تمييز . وفي كل الأحوال فإن قصور الخدمات وعجز كثير من التنظيمات عن تأدية مهامها ، قد أضاف مزيداً من الأعباء داخل المجتمع الريفي وتزايد معدل التلوث البيني وترهل عملية التنمية .

ويشير جامع (١٩٨٢) إلى أن هناك تناقضاً تاريخياً واضحاً بين الريف والمدينة ، ولا تزال العوامل المُحدثة لهذا التناقض قائمة ، وما زالت المدينة تحتكر كثير من عوامل التفوق الاقتصادي على القرية ، وما زالت تستأثر بالنصيب الأوفى من جهود الدولة التنموية . ولا تزال الفجوة التي تفصل بين المدينة والقرية على الرغم من مواجهة المدينة للعديد من المشاكل كبيرة ومتزايدة ، وبعض مؤشراتها تتمثل في الارتفاع النسبي لمستوى الدخول والمستوى التعليمي والصحي لسكان الحضر بالمقارنة بسكان الريف ، وتوفر قدر كبير من فرص العمل والخدمات نسبياً في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية ، وقد أكدت كثير من الدراسات على وجود تلك الفجوة وتزايد اتساعها ، وحذرت من آثارها السلبية على المجتمع ككل ، في (محمد العزبي : ٢٠٠١ : ٢١) .

كذلك ، وفيما يرتبط بقائمة الحقوق والواجبات البيئية والموانع التي تعترضها . تذكر (نظيمة وآخرون : ١٩٩٩ : ٤٣) أن من واجبات المنظمات الاجتماعية مد يد العون للبيئات المحرومة ، ولكن الموانع التي تحول دون تحقيق ذلك تتمثل في قصور التقنيات ، والأثرة والأنانية ، والتفرقة بين أنماط البيئات المختلفة في المجتمع الواحد كالاهتمام بالبيئة الحضرية على حساب البيئة الريفية . كذلك من الواجبات أن تعمل المنظمة على الحيلولة دون تلوث البيئة بأي شكل من أشكال التلوث أو صوره ، إلا أن هناك كثير من الموانع التي تعترض طريقها عند تحقيق ذلك والمتمثلة في قصور التقنيات ، وقصور التشريعات ، وسوء التخطيط والافتقار إلى الوعي البيئي .

وبوجه عام ، نجد أن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات التقليدية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم اشتراك الأهالي مع السلطة العامة في برامجها وضعف أداء المنظمات الاجتماعية . وفي كل الأحوال ، يتضح لنا أن الحفاظ على الموارد البيئية أو ترشيد استخدامها وتحسين حماية البيئة يُشكل أهم العوامل الرئيسية في استمرارية عملية التنمية .

أهداف البحث :

إن الهدف النهائي من التنمية المتواصلة هو إيجاد نوع من التوازن في استخدام الموارد يضمن الاستجابة لكل من حاجات الحاضر والمستقبل ، كما وأن البعد البيئي لا يمكن إغفاله أو فصله عن التنمية .

ويتركز مفهوم التنمية المستدامة في أن الممارسات الحالية يجب ألا تنتقص من مستويات المعيشة الحالية ، بل يجب أن ترفع منها . ومعنى ذلك أن تُدار النظم الاقتصادية ، بحيث تُبقي على قاعدة المصادر البيئية أو تحسن منها ، حتى يتسنى للأجيال القادمة العيش في نفس المستوى أو في مستوى أفضل من هذه الأجيال . وهذا يعني أن مفهوم التنمية المستدامة يُثير الاهتمام بنوع جديد من العدالة والمساواة ، وهذا النوع من المساواة يجب أن يمثل مكانة بين الأمم والمجتمعات (سوزان : ١٩٩٩: ١٤٩) .

ولكي يتحقق النجاح لأية عملية تنموية على أي مستوى وفي كافة المجالات وخاصة التنمية الريفية لا بد أن تتصف بالشمول والتكامل . أما التكامل فيعني التوافق والتناغم والتنسيق بين جميع هذه القطاعات والطبقات الاجتماعية ، بحيث تخدم بعضها بعضا في تحقيق وتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة ، مع الأخذ في الاعتبار وضع الأولويات (أحمد : ١٩٩٧:١٧) .

ويتضمن ذلك تكامل في الجهود والخدمات الحكومية وتنسيقها مع الجهود الأهلية والاستفادة منها وإرشاد المواطنين وتوعيتهم بما يدور حولهم في إطار تنمية أوسع وأكبر تكون على المستوى القومي . وتشير الحاجة إلى ضرورة تعديل النمط السائد لعملية التنمية ، وتكريس المزيد من الاهتمام للحفاظ على الموارد الطبيعية ، وحماية وتحسين الخواص البيئية ، والأوضاع المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية .

وتُشير وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٨٥ : ٧-٨) إلى ضرورة أن يتفق نشاط مؤسسات التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع ، وأن تكون التنمية شاملة ومتوازنة ، مع حفز الأهالي على المشاركة والتعرف على القيادات المحلية وتشجيعها .

وإذا كان من بين أهداف التنمية المتواصلة الحفاظ على نوع من الاتزان البيئي ، فإن المنظمات الاجتماعية يمكن لها أن تلعب دوراً محورياً في ذلك الخصوص وتحقيق القدر المرغوب من " العدالة البيئية " في أنشطتها من خلال تقديم خدمات متميزة ومتوازنة من حيث الكم والنوع بما يضمن المحافظة على صحة البيئة ، ومن خلال تكوين الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته وآثاره وميوله واهتماماته نحو البيئة ، وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها . وأن تكون أنشطة خدمة البيئة وتنميتها ضمن أولويات اهتمامها ومقابلة الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنظمة واستراتيجيتها .

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على ماهية الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الاجتماعية الريفية وذلك فيما يرتبط بموضوعات خدمة البيئة وصحة المجتمع ، ودرجة رضا

المبحوثين أرباب الأسر عن هذه الأنشطة والخدمات . كذلك التعرف على المعوقات التي تعوق المنظمة عن تحقيق أهدافها مما يؤثر على مستوى " العدالة البيئية " ضمن أنشطتها لسكان المجتمع الريفي .

وقد تم تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي :

١- التعرف على الخصائص الشخصية للمبحوثين أرباب الأسر والتي تشتمل على كل من العمر , المستوى التعليمي ,الدور القيادي (والتي تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة محل الدراسة) .

٢- التعرف على مستوى " العدالة البيئية " في أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية فيما يرتبط بموضوعات خدمة البيئة وصحة المجتمع (والتي تقوم بها كل من الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية بمنطقة البحث). ودرجة رضا المبحوثين أرباب الأسر عن هذه الأنشطة والتي تمثل المتغير التابع المركب محل الدراسة .

٣- التعرف على المعوقات التي تحول دون قيام المنظمات الاجتماعية الريفية بدورها نحو تحقيق مستوى مقبول من العدالة البيئية لسكان المجتمع الريفي من حيث المحافظة على البيئة وصحة المجتمع واستغلال الموارد المتاحة لدعم برامج التنمية الريفية ، وذلك من وجهة نظر المبحوثين .

٤- دراسة العلاقة الإرتباطية بين المتغير المركزي التابع محل الدراسة وكل من المتغيرات المستقلة سابقة الذكر .

٥- عرض لأهم التوصيات والمقترحات المستقبلية لتعزيز مفهوم " العدالة البيئية " في أنشطة خدمات المنظمات الاجتماعية الريفية نحو الارتقاء بممارسات حقوق الإنسان البيئية في المجتمع الريفي بما ينعكس ذلك على صحة الإنسان وإنتاجيته ونهوض وتقدم المجتمع .

الأسلوب البحثي

ينطوي الأسلوب البحثي على توضيح لكل من المصطلحات والمفاهيم البحثية , المتغيرات البحثية,فروض البحث , عينة البحث ، كذلك توضيح أسلوب تجميع وتحليل البيانات.

أولا : المصطلحات والمفاهيم البحثية

يشتمل ذلك على عرض لكل من المصطلحات والمفاهيم البحثية التالية : المنظمة الاجتماعية ، فعالية المنظمة ، الحاجات الأساسية والعدالة التوزيعية ، الحقوق البيئية ، العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية ، تنمية البيئة الريفية .

المنظمة الاجتماعية :

يُعرف (David : 1980 : 255) المنظمة نقلاً عن " Etzioni " أنها عبارة عن وحدات اجتماعية أو تجمعات بشرية كونت لتحقيق أهداف معينة ، في (عبد القادر: ١٩٩٨: ١٧٩) .

ويذكر محمد إبراهيم (١٩٩٨ : ٧) نحن نعيش كأعضاء في منظمات بعضها رسمية وأخرى غير رسمية وجميعها يكون لها عدة عناصر مشتركة ، أوضحها الرسالة والهدف الذي هو سبب وجود المنظمة ، كما يكون للمنظمة خطة Plan ومجموعة من البرامج تحدد ما يجب أن تفعله لإنجاز أهدافها ، بالإضافة إلى الموارد Resources الضرورية التي تخصصها لإنجاز أهدافها . وتتكون جميع المنظمات من أفراد People وتعتمد على التفاعل Interaction مع المنظمات الأخرى للحصول على حاجاتها .

وأخيراً فإن جميع المنظمات يقودها مديرون Managers مسئولون عن مساعدة الأعضاء الآخرين للمنظمة والمنظمة نفسها على وضع والوصول إلى سلسلة من الأهداف . وبدون فعالية الإدارة فإن المنظمة تواجه خطر الانهيار .

وتعتبر المنظمات والإدارة من العناصر الضرورية للحياة . فالمنظمات تتيح الفرصة للأفراد للحياة بأسلوب ملائم ، بإنجاز الأهداف على مستوى المجتمع . وأيضا تخدم المنظمات والإدارة المجتمع بتوفير سبل الحياة الكريمة ، والأمن والأمان للأفراد مما يجعل الحياة مشجعة للعمل والإنتاج (محمد إبراهيم : ١٩٩٨ : ٨) .

والمديرون هم الركيزة التي تعتمد عليها المنظمات لإنجاز أهدافها والوفاء بمسئولياتها الاجتماعية . وإذا أدى المديرون وظائفهم ببراعة ، يزيد احتمال إنجاز أهداف المنظمات ، وإذا أنجزت المنظمات الرئيسية في الدولة أهدافها ستزدهر الدولة ككل .

وقد تناول هذا البحث بالدراسة عدداً من المنظمات الاجتماعية العاملة في الريف وقد اشتمل ذلك على كل من الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية بمنطقة البحث.

مفهوم فاعلية المنظمة :

يشير عدلي (١٩٨٨ : ١٨) أن الفاعلية تتصف بدرجة عالية من التعقيد والعمومية والغموض ويتوقف تعريف كل باحث للفاعلية على المدخل الذي يستخدمه لدراسة فاعلية المنظمات ، فوفقا لمدخل الهدف Goal Approach يُعرف (J.L. price : 1972 : 13-15) الفاعلية بأنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها ، ووفقاً لمدخل موارد النظام System Resource Approach تعرف الفاعلية بأنها قدرة المنظمة على اقتناء الموارد " المدخلات " (J.B. Cunningham : 1977: 463 - 474) ، أما بالنسبة

لمدخل العمليات Process Approach فإنه يتم تعريف المنظمة الفعالة بأنها تلك المنظمة التي تتصف عملياتها بخصائص تنظيمية معينة ، ويعرف مدخل جمهور المتعاملين Constituency Approach بأنه درجة إشباع المنظمة لحاجات جمهور المتعاملين مثل العاملين بالمنظمة والعملاء . وقد اقترح كل من (K.S. Cameron and D.A. Whitten 1983 : 3) منظوراً أوسع ومتكامل يشمل كل هذه الأبعاد السابقة .

ووفقاً لهذا البحث فقد تم دراسة المنظمة فيما يرتبط بدرجة تحقيق المنظمة لأهدافها خاصة فيما يرتبط بأنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع ، ودرجة رضا المبحوثين عن هذه الأنشطة والخدمات .

الحاجات الأساسية والعدالة التوزيعية :

يُعبر عن الحاجة بأنها كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو توفير ما هو مفيد لتطوره ونموه ، في (حسن وعبد الناصف : ٢٠٠٠ : ٢١٧) .

ويؤكد مصطفى (١٩٨٩ : ٦٠) على مفهوم التنمية باعتبار أنها عملية تنمية اجتماعية . تتم في إطارها التنمية الاقتصادية . وتسعى لتطوير عناصر الإنتاج وزيادته مع ترشيد الاستهلاك في السلع والخدمات داخل المجتمع وذلك من أجل أهداف إنسانية خلقية وروحية وفكرية ومادية ، منها زيادة الدخل القومي والفردي وعدالة التوزيع ورفع المستوى الصحي للأفراد ، وتوفير الغذاء والمسكن الملائم وكافة الخدمات التي توفر للإنسان أمنه وحريته ورفاهيته (ثابت : ١٩٨٢: ٣١) .

وعن مفهوم الاحتياجات الأساسية في التنمية . يرى علىّ الدين (١٩٨٢ : ٣٥) أن جوهر هذا المفهوم يرتكز على أن التنمية يجب أن تسعى للإيفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين . وأن هدف التنمية هو القطاعات العريضة من السكان وضرورة الاستجابة لحاجاتها الأساسية . وأنه لا يمكن أن نتوقع حدوث تنمية حقيقية دون عدالة توزيعية ، ودون إشراك الفئات الاجتماعية المختلفة في الاستفادة من عائد التنمية حتى لا يذهب هذا العائد إلى الأقلية الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة .

الحقوق البيئية :

يذكر حسن وعبد الناصف (٢٠٠٠ : ٢١٧ - ٢١٨) أن إشباع الحاجات الأساسية أصبح حق من حقوق الإنسان التي تشارك في تلبيته الحكومات والمنظمات الأهلية ، فمن حق الإنسان أن يتمتع بما تمنحه البيئة له حتى يُشبع حاجاته ، لكن هذا الحق لا يقابله واجبات تجاه البيئة. ومن هذه الحقوق البيئية المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية والصحية ما يلي :

١- الضوء : الحق في التمتع بالضوء الذي يوفره النظام البيئي .

٢- الهواء : الحق في تنفس الهواء الذي يحتوي على النسبة العادية من الأكسجين والخالي من المواد السامة (وقد يحول دون ذلك تلوث الهواء) .

٣- الماء : الحق في الحصول على القدر الذي يكفي للشرب والنظافة (وقد يحول دون ذلك تلوث الماء – الخدمات المائية السيئة) .

٤- الغذاء : الحق في الحصول على الكمية اللازمة من الطعام الصحي (وقد يحول دون ذلك قلة الطعام – عدم استمرار الحصول عليه – عدم تنوعه – تلوثه) .

٥- المأوى : الحق في الحصول على المأوى الذي يقي الإنسان من البرد والحر والرياح والظروف الجوية المختلفة (وقد يحول دون ذلك الاقتصاد المتخلف – الكوارث – المساكن غير الصحية) .

٦- المسكن الخاص : الحق في الحصول على مسكن خاص يوفر للفرد وأسرته حداً أدنى من الخصوصية (وقد يحول دون ذلك نواحي اقتصادية مما يضطر عدة أسر إلى السكن معاً في مسكن غير صحي) .

٧- الصحة : من الواجب الحيلولة دون تلوث الهواء والموارد والتربة عن طريق المواد المشعة والسامة وغيرها (وقد يحول دون ذلك استخدام المبيدات – الصناعة والتكنولوجيا) .

العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية :

إن مبدأ العدالة في توزيع المكاسب والعدالة في توزيع التضحيات مبدأ أساسي يحكم علاقة الإنسان بعمله وجماعته ، كما هو مبدأ أساسي لحمايته وحماية مجتمعه من التفكك والاغتراب (سعد : ١٩٩٣ : ٧٠) .

وإذا كانت العدالة الاجتماعية حق إنساني بما يضمن تحقيق العدل بين أفراد المجتمع ومختلف طوائفه دون تمييز أو تفضيل بأن يأخذ كل ذي حق حقه ، فهي بعض من الحق والعدل .

فإن ذلك بطبيعة الحال ينطبق على مفهوم " العدالة البيئية " فهي حق وعدل في نفس الوقت بما يضمن تحقيقها دونما تمييز أو تفضيل بين منطقة وأخرى ، وبما يضمن عدالة توزيع تلك الأنشطة والخدمات المرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع .

وللتعرف على مدى تحقيق مفهوم " العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية " يستهدف هذا البحث التعرف على ماهية الأنشطة المرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع التي تقوم بها المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة (الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية) بهدف تنمية المجتمع الريفي

والمحافظة على بيئته بما يضمن أن ينال سكانه حقهم نحو العيش في بيئة صحية نظيفة . كذلك التعرف على درجة رضا المبحوثين عن هذه الخدمات ، وماهية المعوقات التي تحول دون قيام المنظمة بتحقيق ذلك .

ثانيـــا : متغيرات البحث :

تمثل الخصائص الشخصية للمبحوثين أرباب الأسر المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة والتـــي تشتمل على كل من العمـــر ، المستوى التعليمي ، الدور القيادي (من حيث المشاركة في حـــل مشـــاكل المجتمع واتخاذ القرارات) .

ويتمثل المتغير المركزي التابع لهذه الدراسة في " درجة رضا المبحوثين أرباب الأســـر عـــن مستوى أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة والمرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع .

ثالثـــاً : الفرض البحثي :

على ضوء ما تقدم يتمثل الفرض البحثي لهذه الدراسة في أنه : " توجد علاقة ارتباطية بيـــن درجة رضا المبحوثين أرباب الأسر على مستوى العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية بمنطقة البحث (المتغير التابع المركب) – وكل من المتغيرات المستقلة سابقة الذكر " .

وقد تم اختبار هذا الفرض في صورته الصفرية أنه : " لا توجد علاقة ارتباطية بيـــن درجـــة رضا المبحوثين أرباب الأسر على مستوى العدالة البيئية في أنشطة المنظمـــات الاجتماعيـــة الريفيـــة بمنطقة البحث – وكل من المتغيرات المستقلة سابقة الذكر " .

رابعاً : عينة البحث :

اشتملت عينة البحث على عدد ٤٠ مبحوث من أرباب الأسر تم اختيارهم عن طريـــق العينـــة العشوائية والمقيمين بقرية المراغى –التابعة للإدارة الزراعية بخورشيد بمحافظة الاسكندرية .

خامسا : جمع وتحليل البيانات :

تم استيفاء بيانات هذا البحث من خلال استبيان المقابلة الشخصية للحصول على البيانات مـــن المبحوثين أرباب الأسر عينة البحث . وقد استخدمت النسب المئوية ، المتوسطات الحسابية ، التوزيعات التكرارية ومعامل الارتباط البسيط (ر) في تحليل البيانات لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغـيرات المستقلة محل الدراسة .

نتـــائج البـــحث

تم عرض نتائج البحث طبقاً للتقسيم الآتى :

١- الخصائص الشخصية للمبحوثين وتشتمل على : العمر , المستوى التعليمي ,الدور القيادي .

٢- مستوى العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية المرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع .

٣- المعوقات التي تحول دون تحقيق المنظمات الاجتماعية الريفية لأهدافها .

٤- عرض لأهم التوصيات والمقترحات المستقبلية .

أولاً : الخصائص الشخصية للمبحوثين :

يشتمل ذلك على كل من عمر المبحوثين أرباب الأسر ، المستوى التعليمي ، الدور القيادي .

عمر المبحوثين :

ويقصد به سن المبحوثين وقت إجراء البحث مقدراً بالسنوات ولأقرب سنة . وقـــد أظـــهرت نتائج البحث (جدول- ١) أن ٢٠% من جملة عدد المبحوثين يقعوا ضمن فئة الشباب ، وأن ٦٥% مـن جملة عدد المبحوثين يقعوا ضمن الفئات العمرية لمرحلة وسط العمر (٣١-٥٠عاماً) ، وقـــد تبيـــن أن ١٥% من جملة عدد المبحوثين يقعوا ضمن الفئة العمريـــة لكبـــار السن. وقد بلغ المتوسط الحســـابي لأعمار المبحوثين قرابة ٤٠ عاماً مما يعكس ذلك مدى إلمامهم ومعايشتهم جميعا لظـــروف المجتمـــع المحلي وبيئته ، مما يجعلهم في موقف يمكنهم من أن يعبروا عن آرائهم فيما يرتبط بدرجة الرضا عـــن مستوى العدالة البيئية في الأنشطة والخدمات التي تقوم بها المنظمات الاجتماعية الريفية فيمـــا يتعلـــق بموضوعات خدمة البيئة وصحة المجتمع .

جدول (١): توزيع المبحوثين أرباب الأسر وفقاً لفئاتهم العمرية .

الفئات العمرية	العدد (٤٠)	%
٢١-٣٠ سنة	٨	٢٠
٣١-٤٠ سنة	١١	٢٧,٥
٤١-٥٠سنة	١٥	٣٧,٥
٥١-٦٠ سنة	٦	١٥
المجموع	٤٠	١٠٠

وقد تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين كل من أعمار المبحوثين ودرجـــة الرضـــا عـــن أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية المرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع ، والتي تقوم بها كـــل مـــن

الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية بمنطقة البحث. وقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (ر) على التوالي : ٠,٠٤٨ ، ٠,٠٣٦ وهي قيم غير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية .

المستوى التعليمي :

يذكر كل من مرزوق وآخرون (١٩٩٨ :٢٥) أن الإنسان يتعلم كثيراً من الأشياء وهى قابلة في معظمها للتعديل من خلال عملية التعلم حيث يُشكل التعلم أحد الظواهر الأكثر أهمية في حياة كل فرد, فبالتعلم يكتسب الفرد معظم خبراته , ويُعدل سلوكه ليناسب بيئته وما يستجد من أوضاع أو شروط فيها.

ويذكر كل من عبد الله ومريم (١٩٩٩ :١٧١) أن فشل أي سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية ، كما وأن من أبرز السمات التي يتميز بها المجتمع التقليدي أن التعليم محدود لا يرتفع عن مستوى القراءة والكتابة (سمير : ١٩٨٤ : ٢١٥) .

ووفقاً لنتائج البحث (جدول – ٢) فقد تبين ارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، وقد بلغت نسبتهم ٣٢,٥% من جملة عدد المبحوثين . وقد بلغت نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة ٢٢,٥% . وقد أتم ٤٥% من جملة عدد المبحوثين واحدة من مراحل التعليم الرسمية (ابتدائي ، إعدادي ، ثانوي ، جامعة) .

جدول (٢): توزيع المبحوثين أرباب الأسر وفقاً لحالتهم التعليمية.

الحالة التعليمية	عدد	%
– أمي.	٩	٢٢,٥
– يقرأ ويكتب.	١٣	٣٢,٥
– ابتدائي.	٤	١٠
– إعدادي.	٦	١٥
– ثانوي/ فني.	٥	١٢,٥
– جامعة.	٣	٧,٥
المجموع	٤٠	١٠٠

وقد تبين وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من درجات مستوى تعليم المبحوثين – ودرجة الرضا عن أنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع التي تقوم بها الوحدة الصحية الريفية بمنطقة البحث وقد بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (ر) = ٠,٠٧٥ وهي قيمة غير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية. في حين قد تبين وجود علاقة ارتباطية بين مستوي تعليم المبحوثين ودرجة الرضا عن أنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع التي تقوم بها الوحدة المحلية بمنطقة البحث ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (ر) = ٠,٣٢٧ وهي قيمة معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠,٠٥

الـــدور القيـــادي:

يذكر كل من سامية ومصطفى (١٩٩٦ : ٢١٩) أن القائد أو الزعيم الحـــائز علـــى ثقـــة وتقدير الجماهير يكون عاملاً مؤثراً في تكوين الاتجاهات والرأي العام كما أنه بما له من شـــخصية وجماهيرية ونفوذ يبلور اتجاهات الرأي العام ويمثلها كما أنه يتأثر أيضاً بالرأي العام كما يؤثر فيه.

ويُقصد بالدور القيادي في هذا البحث الدور الذي يقوم به المبحوث على مستوى المجتمـــع المحلي بوجه عام، وذلك فيما يتعلق بالمساعدة على حل مشاكل القرية وحضور الاجتماعات وإبـــداء الرأي والمساعدة في حل مشاكل الجيران وتقديم النصائح لهم والأخذ بمشورتهم.

وفي كل الأحوال ، فإن ممارسة المبحوثين لدورهم القيادي تمكنهم من الإلمام بطبيعة المشاكل الاجتماعية والبيئية والصحية السائدة في المجتمع الريفي والتي تؤثر على سكانه في معيشتهم وظروف حياتهم . مما يجعلهم في موقف يمكنهم من أن يعبروا عن آرائهم فيما يرتبط بدرجة الرضا عن مستوى العدالة البيئية في أنشطة وخدمات المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة بمنطقة البحث (الوحـــدة الصحية الريفية والوحدة المحلية) وذلك فيما يتعلق بموضوعات خدمة البيئة وصحة المجتمع .

ووفقا لنتائج البحث فقد بلغ المتوسط الحسابي لمجموع درجات الدور القيادي للمبحوثيـــن ١٧,٤ درجة . وقد تبين وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من درجات الدور القيادي للمبحوثيـن ودرجة الرضا عن أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية.فقد تبين عدم رضا غالبية المبحوثين عن مستوى أنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع التي تقوم بها كل من الوحدة الصحية والوحدة المحلية الريفية .

وقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (ر) على التوالي ٠,١٦٠ ، ٠,٠٩١ وهي قيم غـير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية. ويتطلب ذلك أن تقوم هذه المنظمات بإعادة النظر فيمـــا تقدمه لسكان المجتمع الريفي من أنشطة خدمة البيـــئة وصحة المجتمع ، بما ينعكـــس ذلـــك علـــى مستوى العدالة البيئية ضمن أنشطتها .

وتشير نتائج البحث (جدول – ٣) أن غالبية سكان القرية يعتمدوا علي أنفســـهم بالجـــهود الذاتية نحو مواجهة المشاكل العامة في القرية ، وقد ذكر ذلك قرابة نصف عدد المبحوثين حيث بلغت نسبتهم ٤٧,٥%. في حين ذكر ٢٢,٥% من جملة عدد المبحوثين أن سكان القرية ينتظـــروا حتـــى تقوم الحكومة بحل هذه المشكلة.

كذلك تشير نتائج البحث أنه عندما يكون هناك اجتماع عـــام لمناقشـــة مشـــاكل القريـــة والموضوعات الملحة التي تهم الناس فقد ذكر غالبية المبحوثين (٨٢,٥%) حرصهم على حضـــور مثل هذه الاجتماعات ، بينما ذكر ١٧,٥% من جملة عدد المبحوثين عدم حضورهم هذه الاجتماعات.

وعن الأسباب التي من أجلها يحرص المبحوثين علي حضور الاجتماعات(عدد ٣٣مبحوث الذين ذكروا ذلك) فقد اشتملت آرائهم وفقاً لتوزيعاتهم التكرارية علي كل من الأسباب التالية : دافع شخصي لمناقشة مشاكل القرية وذكر ذلك٦٠%من جملة عدد المبحوثين،الرغبة في التعلم والاستفادة من مثل هذه الاجتماعات (٤٠%)،مصاحبة الأصدقاء وذكر ذلك ٩% من جملة عدد المبحوثين .

وعن ماذا يفعل هؤلاء المبحوثين عند حضورهم هذه الاجتماعات وذلك بالنسبة لعدد ٣٣ مبحوث الذين ذكروا ذلك . فقد ذكر ٢١,٢% من جملة عدد هؤلاء المبحوثين قيامهم بالتعبير عن آرائهم وبحرية ومن تلقاء أنفسهم عندما يروا أن ذلك مهم مما يعكس ذلك ما يتوافر لديهم من خصائص المبادأة والرغبة في التعبير عن أنفسهم والرأي العام السائد في مجتمع القرية ، وقد ذكر ٣٣% من جملة عدد المبحوثين قيامهم بإبداء الرأي عندما يطلب منهم ذلك ، بينما ذكر قرابة نصف عدد المبحوثين (٤٥,٥%) قيامهم فقط بالحضور والاستماع لآراء الآخرين مما يعكس ذلك سلبية اشتراكهم في الحوار والنقاش موضوع الاجتماع .

وبالنسبة لعدد ٧ مبحوثين الذين ذكروا عدم حضورهم هذه الاجتماعات . فإن أسباب ذلك من وجهة نظرهم ترجع إلى : عدم وجود وقت فراغ (٨٥,٨%) ، عدم اهتمامهم أصلاً بحضور هذه الاجتماعات (١٤,٣%) .

وبسؤال المبحوثين : هل يستشيرك أحد من سكان القرية في أمورهم ؟ فقد ذكر عدد ١٦ مبحوث بلغت نسبتهم ٤٠% من جملة عدد المبحوثين عدم حدوث ذلك . في حين ذكر ٢٤ مبحوث بلغت نسبتهم ٦٠% أن سكان القرية يرجعون إليهم في كثير من الأمور .

وبالنسبة لعدد الـ ٢٤ مبحوث الذين ذكروا أن سكان القرية يستشيرونهم في بعض أمورهم ، فقد ذكر ٢٥% أن ذلك يحدث دائماً ، وذكر ٣٣,٣% أحياناً ، بينما ذكر ٤١,٧% أن ذلك نادر الحدوث .

ووفقا لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية ، فقد تنوعت هذه الأمور والموضوعات التي يمكن الرجوع إليهم فيها فاشتملت على كل من : المساعدة في حل المشكلات التي قد تنشأ بين الجيران ٣٣,٣% ، قضاء مصالح شخصية لأهالي القرية (٢٥%) ، عند زراعة محصول جديد (٢٥%) إبداء الرأي في حالة زواج الأبناء (١٦,٧%).

وفي كل الأحوال تذكر نظيمة وآخرون (١٩٩٩ : ٣٦) أن أشد الناس تأثراً بمساوئ البيئة هم أقلهم قدرة على اتخاذ قرارات فعالة لمواجهة هذه الأضرار والمساوئ ، كما أن بعض الناس والهيئات أقوى تأثيرا في اتخاذ القرارات عن غيرهم .

جدول (٣): توزيع المبحوثين وفقاً لدورهم القيادي على مستوى المجتمع المحلى

أنشطة الدور القيادي	التكرار	%
ما الذي يفعله غالبية سكان القرية عندما تواجههم بعض المشكلات العامة (٤٠ مبحوث):		
- تجاهل هذه المشكلة.	٢	٥
- التعاون مع الجهات الحكومية.	٦	١٥
- الانتظار حتى تقوم الحكومة بحل هذه المشكلة.	٩	٢٢,٥
- الاتصال بالمسئولين.	٤	١٠
- الاعتماد على أنفسهم (الجهود الذاتية).	١٩	٤٧,٥
حضور الاجتماعات العامة لمناقشة مشاكل القرية والموضوعات الملحة (٤٠ مبحوث) :		
- يحضر.	٣٣	٨٢,٥
- لا يحضر.	٧	١٧,٥
في حالة يحضر: يحدد الأسباب (عدد ٣٣ مبحوث) :		
- دافع شخصي لمناقشة مشاكل القرية.	٢٠	٦٠,٦
- مصاحبة الأصدقاء.	٣	٩,١
- الرغبة في التعليم والاستفادة.	١٣	٣٩,٣
عند حضور الاجتماعات : يحدد ماذا يفعل (عدد ٣٣ مبحوث)		
- الاستماع لأراء الآخرين.	١٥	٤٥,٥
- أن يبدى برأيه عندما يطلب منه ذلك.	١١	٣٣,٣
- أن يبدى برأيه عندما يرى أنه مهم.	٧	٢١,٢
في حالة عدم حضور الاجتماعات : يذكر أسباب ذلك (عدد ٧ مبحوثين)		
- عدم وجود وقت فراغ.	٦	٨٥,٧
- عدم الاهتمام بذلك.	١	١٤,٣
هل يستشيرك أحد من سكان القرية فى أمورهم (عدد ٤٠ مبحوث) :		
- لا.	١٦	٤٠
- نعم.	٢٤	٦٠
في حالة الإجابة بنعم (بالنسبة لعدد ٢٤ مبحوث) : يحدد		
- دائما.	٦	٢٥
- أحيانا.	٨	٣٣,٣
- نادرا.	١٠	٤١,٧
ما هي الموضوعات التي يحرص سكان القرية على استشارتك فيها. وذلك وفقا لأراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية (عدد ٢٤ مبحوث) :		
- حل المشكلات بين الجيران.	٨	٣٣,٣
- قضاء مصالح شخصية لأهالي القرية.	٦	٢٥
- عند زراعة محصول جديد.	٦	٢٥
- حل المشكلات الأسرية	٥	٢٠,٨
- عند زواج الأبناء	٤	١٦,٧

ثانيا : " العدالة البيئية " في أنشطة المنظمات الاجتماعية :

يستهدف متغير العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية التعرف على درجة رضا المبحوثين عن أنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع المفترض أن تقوم بها المنظمات الاجتماعية محل الدراسة ضمن أنشطتها. ويتضمن ذلك أنشطة كل من الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية. وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من أعمار المبحوثين ، مستوياتهم التعليمية ودورهم القيادي (الممثلة لمجموعة المتغيرات المستقلة) – ودرجة الرضا عن أنشطة المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة (المتغير التابع المركب) فقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (ر) على التوالي ٠,٠٥٧ ، ٠,٢٦٩، ٠,٠٥٣ وهي قيم غير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية .

بوجه عام ، فإنه وفقا لنتائج البحث فقد تبين محدودية وانحسار دور المنظمات الاجتماعية الريفية محل الدراسة نحو تحقيق مستوى مقبول فيما يرتبط بمستوى العدالة البيئية ضمن أنشطتها وخدماتها المقدمة لسكان المجتمع الريفي باعتبارها حق وعدل لهم في ذات الوقت بما ينعكس ذلك سلباً على صحة السكان والمجتمع ، مما يؤدي إلى زيادة معدل التلوث والإصابة بالأمراض وعدم الرضا واللامبالاة وضعف الانتماء بين السكان ، وزيادة معدل تخلف المجتمع الريفي، وقصور عام في خدمات برامج التنمية الريفية لإهمالها صحة الإنسان وبيئته .

وعن نواحي القصور المرتبطة بأداء كل من الوحدة الصحية الريفية والوحدة المحلية محل الدراسة وذلك فيما يتعلق بعدم قيامها بدورها على أكمل وجه نحو خدمة البيئة وصحة المجتمع .

أولاً : بالنسبة للوحدة الصحية الريفية :

يُشير غالبية المبحوثين (جدول- ٤) إلى قصور خدماتها نحو عدم قيامها بتوعية سكان القرية بالنواحي الصحية والبيئية ، أو مقاومة الذباب والناموس ، كذلك عدم المساعدة في التخلص من القمامة المنتشرة في شوارع القرية وقد ذكر ذلك علي التوالي ٣٥% ، ٥٠% ، ٥٧,٥% من جملة عدد المبحوثين.

كذلك ، وقد اشتملت نواحي القصور الأخرى وفقا لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية على عدم قيام الوحدة الصحية الريفية بالمحافظة علي شوارع القرية (٥٥%) ، عدم ندوات التثقيف الصحي (٥٢,٥%) ، عدم قيامها بتوفير الدواء اللازم للمريض (٣٠%) ،عدم مراقبة الباعة الجائلين (٦٥%) ، عدم نشر الوعي الغذائية بين سكان القرية (٤٥%) ، عدم القيام بتحليل والإشراف علي مياه الشرب

(٢٥%) ، عدم المساعدة في ردم البرك والمستنقعات المنتشرة في شوارع القرية (٤٥%) ، عدم قيامها بإجراء العمليات الجراحية البسيطة وقد ذكر ذلك ٨٠% من جملة عدد المبحوثين.

وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباطيه غير معنوية بين كل من أعمار المبحوثين ، مستوي تعليمهم ، الدور القيادي الذي يحتلونه في مجتمعهم المحلية (الممثلة لمجموعة المتغيرات المستقلة) – وعدم رضاهم عن مستوي أداء الوحدة الصحية الريفية فيما يرتبط بأنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع. وقد بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (ر) علي التوالي ٠,٠٤٨ ، ٠,٠٧٥ ، ٠,١٦٠ وهي قيم غير معنوية عند أي من المستويات الاحتمالية.

ثانياً : بالنسبة للوحدة المحلية الريفية :

أظهرت نتائج البحث وجود قصور واضح في نوعية الخدمات المقدمة أو عدم القيام بها أصلاً مما يعكس عدم العدالة أو المساواة فيما تقوم به نحو العمل على نشر خدمات الصحة والبيئة بين سكان المجتمع الريفي فقد ذكر غالبية المبحوثين وفقاً لآرائهم وتوزيعاتهم التكرارية (جدول –٥) عدم قيام الوحدة المحلية الريفية بالعمل علي عقد ندوات تثقيفية أو ندوات للتوعية الصحية والبيئية وذكر ذلك ١٧% من جملة عدد المبحوثين ، عدم المساعدة علي التخلص من القمامة والفضلات المنتشرة في شوارع القرية (٤٥%) ، أو ردم البرك والمستنقعات (١٧%) أو مكافحة الذباب والناموس (٢٥%).

وقد اشتملت نواحي القصور الأخرى وفقاً لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية عدم قيام الوحدة المحلية بأنشطة المحافظة علي البيئة (٢٠%) ، أو إزالة ورد النيل والحشائش من الترع والمصارف (٣٢,٥%) ، قصور دورها المفروض القيام به نحو حل مشاكل الري (٤٢,٥%) ومشاكل الزراعة (٦٢,٥%) ، كذلك عدم قيامها بنشر أنشطة الصناعات البيئية بين سكان القرية (١٧,٥%) ، عدم عقد دورات عن المشروعات الصغيرة (٤٠%).

جدول-٤: درجة رضا المبحوثين عن خدمات الوحدة الصحية المرتبطة بأنشطة البيئة وصحة المجتمع وذلك وفقاً لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية (عدد ٤٠ مبحوث)

نوع الخدمة	بدرجة كبيرة		متوسطة		ردينة		لا تقوم بها		لا يعرف		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
- توعية السكان بالنواحي الصحية والبيئية.	٥	١٢,٥	٦	١٥	٩	٢٢,٥	١٤	٣٥	٦	١٥	٤٠	١٠٠
- مقاومة الذباب والناموس.	٣	٧,٥	٤	١٠	١٣	٣٢,٥	٢٠	٥٠	-	-	٤٠	١٠٠
- التخلص من القمامة.	٣	٧,٥	٣	٧,٥	٩	٢٢,٥	٢٣	٥٧,٥	٢	٥	٤٠	١٠٠
- التطعيم ضد الأمراض.	٢	٧٢,٥	٩	٢٢,٥	٢	٥	-	-	-	-	٤٠	١٠٠
- رعاية الأمومة والطفولة.	١	٣٧,٥	١٧	٤٢,٥	٥	١٢,٥	٣	٧,٥	-	-	٤٠	١٠٠
- نظافة شوارع القرية.	٣	٧,٥	٥	١٢,٥	١٠	٢٥	٢٢	٥٥	-	-	٤٠	١٠٠
-إجراء التحليلات اللازمة للمريض.	٥	١٢,٥	١٥	٣٧,٥	١٨	٤٥	٢	٥	-	-	٤٠	١٠٠
- تنظيم نـــدوات للتثقيف الصحي.	٢	٥	٢	٥	١١	٢٧,٥	٢١	٥٢,٥	٤	١٠	٤٠	١٠٠
- توفـير الـــدواء اللازم للمريض.	٣	٧,٥	١٤	٣٥	١٠	٢٥	١٢	٣٠	١	٢,٥	٤٠	١٠٠
- مراقبـة الباعـة الجائلين.	-	-	-	-	٧	١٧,٥	٢٦	٦٥	٧	١٧,٥	٤٠	١٠٠
- نشـر الوعـي الغذائي بين السكان.	١	٢,٥	٤	١٠	٦	١٥	١٨	٤٥	١١	٢٧,٥	٤٠	١٠٠
- علاج البلهارسيا.	٢٠	٥٠	١٥	٣٧,٥	٢	٥	٣	٧,٥	-	-	٤٠	١٠٠
- تحليل والإشـراف على مياه الشرب.	١	٢,٥	٤	١٠	١٢	٣٠	١٠	٢٥	١٣	٣٢,٥	٤٠	١٠٠
- المساعدة في ردم البرك والمستنقعات.	-	-	٣	٧,٥	١٢	٣٠	١٨	٤٥	٧	١٧,٥	٤٠	١٠٠
-رش مبيدات التبخير والتطهير.	٣	٧,٥	٧	١٧,٥	١٥	٣٧,٥	٩	٢٢,٥	٦	١٥	٤٠	١٠٠
- إجـراء عمليـات جراحية بسيطة	٢	٥	٤	١٠	١	٢,٥	٣٢	٨٠	١	٢,٥	٤٠	١٠٠

جدول (٥): درجة رضا المبحوثين عن خدمات الوحدة المحلية المرتبطة بأنشطة خدمة البيئة وصحة المجتمع. وذلك وفقاً لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية(عدد ٤٠ مبحوث)

نوع الخدمة	بدرجة كبيرة		متوسطة		رديئة		لا تقوم بها		لا يعرف		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
- توفير مياه الشرب النقية.	١٧	٤٢,٥	١٠	٢٥	٢	٥	٣	٧,٥	٨	٢٠	٤٠	١٠٠
- إنارة القرية.	١٣	٣٢,٥	١٣	٣٢,٥	٤	١٠	٥	١٢,٥	٥	١٢,٥	٤٠	١٠٠
- ندوات تثقيفية.	٣	٧,٥	٦	١٥	٩	٢٢,٥	١٥	٣٧,٥	٧	١٧,٥	٤٠	١٠٠
- التوعية الصحية.	-	-	٦	١٥	٩	٢٢,٥	١٥	٣٧,٥	١٠	٢٥	٤٠	١٠٠
- التخلص من القمامة.	٢	٥	٦	١٥	١٢	٣٠	١٨	٤٥	٢	٥	٤٠	١٠٠
- ردم البرك والمستنقعات.	١	٢,٥	٢	٥	١١	٢٧,٥	١٥	٣٧,٥	١١	٢٧,٥	٤٠	١٠٠
-مكافحة الذباب والناموس.	١	٢,٥	٩	٢٢,٥	١٣	٣٢,٥	١٠	٢٥	٧	١٧,٥	٤٠	١٠٠
- أنشطة للمحافظة على البيئة.	٣	٧,٥	١	٢,٥	٦	١٥	٨	٢٠	٢٢	٥٥	٤٠	١٠٠
- المساعدة في رصف الطرق وصيانتها.	٦	١٥	٩	٢٢,٥	٧	١٧,٥	٩	٢٢,٥	٩	٢٢,٥	٤٠	١٠٠
- إزالة ورد النيل والحشائش من الترع والمصارف.	-	-	٨	٢٠	٨	٢٠	١٣	٣٢,٥	١١	٢٧,٥	٤٠	١٠٠
- حل مشاكل الري.	٤	١٠	٣	٧,٥	٧	١٧,٥	١٧	٤٢,٥	٩	٢٢,٥	٤٠	١٠٠
- حل مشاكل الزراعة.	٣	٧,٥	٣	٧,٥	٤	١٠	٢٥	٦٢,٥	٥	١٢,٥	٤٠	١٠٠
- المساعدة في نزع النزقشات.	١٢	٣٠	١٥	٣٧,٥	١١	٢٧,٥	٢	٥	-	-	٤٠	١٠٠
- تشجير أنشطة الصناعات البيئية.	-	-	٥	١٢,٥	٣	٧,٥	٧	١٧,٥	٢٥	٦٢,٥	٤٠	١٠٠
-دروس في محو الأمية.	١١	٢٧,٥	١٦	٤٠	٤	١٠	٢	٥	٧	١٧,٥	٤٠	١٠٠
- عقد دورات عن المشروعات الصغيرة.	-	-	٦	١٥	٧	١٧,٥	١٦	٤٠	١١	٢٧,٥	٤٠	١٠٠

ثالثاً : المعوقات التي تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها :

ويتمثل ذلك في التعرف على ماهية المعوقات التي تحول دون قيام المنظمة بتقديم خدماتها المرتبطة بمفهوم العدالة البيئية ضمن أنشطتها نحو خدمة البيئة وصحة المجتمع .

ووفقا لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية ، فقد أظهرت نتائج البحث (جدول -٦) أن ذلك يرجع إلى عدد من الأسباب ، والتي تم ترتيبها تنازلياً ، فكانت على النحو التالي :

عدم اشتراك الأهالي واستشارتهم في تحديد المشكلات وذكر ذلك ٦٧,٥% من جملة عدد المبحوثين ، قلة الحوافز المادية للعاملين (٥٠%) ، عدم وجود برنامج واضح للتوعية والإرشاد

(٤٧,٥%) ، ضعف الميزانية (٣٠%)، اللامبالاة من قبل العاملين في المنظمة (٢٢,٥%) ، قصور البرامج التدريبية (٢٠%) ، عدم توافر الأجهزة والمعدات (١٧,٥%) ، عدم إدراك العاملين بالمنظمة لطبيعة المشاكل السائدة في منطقة البحث.

ويشير محمد إبراهيم (١٩٩٨ : ١٦-١٧) إلى بعض المشاكل المرتبطة بمجال التنظيم وانعكاسات ذلك على مستوى أداء المنظمة وإدارتها خاصة في الدول النامية . وتتمثل هذه المشاكل في : عدم الاستقرار في التنظيمات ، الاهتمام في التنظيم بالشكل أكثر من المضمون ، ارتباط التنظيم بالأشخاص والافتقار إلى الموضوعية والمؤسسية وانعكاسات ذلك أيضا على مستوى أداء الخدمة ، تخلف أو تعقد نظم العمل وانتشار الروتين ، عدم وضوح العلاقات التنظيمية داخل الجهاز أو الوحدة الواحدة ، تداخل أو ازدواج الاختصاصات على مستوى الوزارات أو الهيئات أو الإدارات ، غموض الاختصاصات وعدم تحديد المسئولية ، استخدام أنماط تنظيمية غير فعالة ، التشريعات واللوائح المنظمة للعمل والعلاقات متقادمة وغير صالحة .

جدول (٦): الأسباب التي تعوق المنظمة عن القيام بواجباتها نحو خدمة البيئة وصحة المجتمع وذلك وفقاً لآراء المبحوثين وتوزيعاتهم التكرارية (عدد ٤٠ مبحوث)

الأسباب	تكرار	%
- عدم اشتراك الأهالي واستشارتهم في تحديد المشكلات.	٢٧	٦٧,٥
- قلة الحوافز المادية للعاملين.	٢٠	٥٠
- عدم وجود برنامج واضح للتوعية والإرشاد.	١٩	٤٧,٥
- ضعف الميزانية.	١٢	٣٠
- اللامبالاة من قبل العاملين في المنظمة.	٩	٢٢,٥
- قصور البرامج التدريبية.	٨	٢٠
- عدم توافر الأجهزة والمعدات.	٧	١٧,٥
- عدم إدراك العاملين بهذه المنظمات لطبيعة المشاكل بمنطقة البحث.	٣	٧,٥

وبوجه عام ، فإن الخلل في الإدارة والتنظيم فيما يرتبط بأداء المنظمات الاجتماعية ينعكس بالطبع على كافة الأنشطة والخدمات المنوط إليها القيام بها ، كذلك الانحراف عما هو مرغوب فيه نحو تحقيق مستوى مقبول من العدالة البيئية والمساواة ضمن أنشطتها بما يضمن إمكانية وصول الخدمة إلى مستحقيها دون تمييز بين فئة وأخرى أو بين منطقة جغرافية وأخرى وانعكاسات ذلك على صحة البيئة والمجتمع .

رابعاً : التوصيات والمقترحات المستقبلية

وفقا لما تمخض عنه هذا البحث من نتائج ، كذلك وفيما يرتبط بموضوع الدراسة بوجه عـام . فإن البـاحث يشير إلى عدد من التوصيـات والمقترحات المستقبلية وذلك لدعم مفهوم العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية والمرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع .

١ – إذا كانت رفاهية المجتمع تعتمد على الدخل والثروة ومدى توافر الأمن ، ومـدى توافـر فـرص الوصول إلى السلع الهامة والخدمات الاجتماعية . وإذا كان اعتبار وجود بيئة صحية نظيفة يمثل شكلاً من أشكال الرفاهية الاجتماعية خاصة في المجتمعات الريفية التي تعاني كثيراً من مظـاهر الإهمال والفقر والمرض ، فإنه من باب أولى أن تضع المنظمات الاجتماعية ضمن أولوياتها أهمية تحقيق ذلك من خلال أنشطتها وخدماتها التي تقدمها لسكان المجتمع الريفي .

٢ – نشر الوعي بقضايا المجتمع عامة وقضايا البيئة والتنمية خاصة .

٣ – ضرورة العمل على تدعيم قيم الانتماء إلى الوطن من خلال تنمية المجتمع الريفي والحفاظ علـى صحته ونشر الوعي البيني بين السكان ضمن الأنشطة والخدمات التي تنفذها المنظمات الاجتماعية الريفية، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشعور بالانتماء من ناحية واستمرار عملية التنميـة في بيئة صحية من ناحية أخرى .

٤ – تأكيد القيم الاجتماعية نحو المحافظة على البيئة وصحة الفـرد والأسـرة والمجتمـع . ويمكـن للمنظمات الاجتماعية الريفية أن تلعب دوراً رائداً في هذا الخصوص .

٥ – على المنظمات الاجتماعية والقائمين عليها العمل نحو تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات فلا تفرق بين كبير و صغير أو غني وفقـير . ولا تفـرق فـي أنشـطتها المرتبطة بخدمة البيئة وصحة المجتمع بين منطقة وأخرى . مع أهمية دعم أنشطة خدمة البيئـة بجانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في كل الأحوال .

٦ – حسن اختيار قادة ومديري هذه المنظمات على أن يكونوا من الذين يؤمنون بأهمية المحافظة على البيئة وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق ذلك .

٧ – نشر قوانين البيئة والمحافظة عليها على أوسع نطاق ممكن والحث على احترام أحكامها ، ووضع التشريعات اللازمة لضمان تحقيق ذلك بما يضمن تحقيق مفهوم العدالة البيئيـة ضمـن أنشـطة المنظمات الاجتماعية .

٨ – وأن ينبثق عن هذه المنظمات " لجان شعبية " للحفاظ على صحة البيئة والمجتمع ، يشـترك فـي هذه اللجان جميع عناصر القيادة في المجتمع الريفي والتنظيمات الشعبية للعمل على خلق وعـي

عام بين سكان القرية وتعبئة الجهود وحفز الطاقات والهمم بهدف خلق بيئة صحية نظيفة وتعديل السلوكيات السلبية التي تزيد من معدل تلوث وتدهور البيئة المحيطة والتعريف بحقوقهم وواجباتهم البيئية .

٩ – حفز الجهود التطوعية والذاتية بجانب مساهمة الحكومة ومنظماتها على أن تكون هناك مشروعات بيئية نافعة ومفيدة بعيدة عن الارتجال والنمطية .

١٠–مراعاة التخطيط العلمي واتباع الأساليب الفنية المتطورة التي تتناسب والاحتياجات والظروف البيئية. وهو خير وسيلة تيسر السبيل إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

١١–أهمية التكامل والتنسيق بين أعمال المنظمات المختلفة في القرية في مجال نشر ثقافة البيئة والحفاظ على صحة المجتمع وتقديم الخدمات اللازمة لتحقيق ذلك في جو من العدالة والتنسيق والتكامل بما يضمن وصول الخدمة إلى مستحقيها على أكمل وجه وبدون إهدار للموارد المنظمية .

١٢–يجب أن تعطي أهمية كبيرة لهذه المنظمات وتحديثها سواء من ناحية البناء أو المهام وبما يتوافر لديها من موارد وإمكانيات تتعلق بمختلف أوجه النشاط من أجل العمل على رفع درجة كفاءتها وإزالة كافة أشكال المعوقات التي تحول دون تحقيق المنظمة لأهدافها أو تمنع أداء دورها بكفاءة وفعالية بما ينعكس ذلك على صحة الإنسان ورفاهيته وصحة المجتمع وتنميته ضمن مفهوم العدالة البيئية في أنشطة المنظمات الاجتماعية .

المراجـــع

– أحمد حسين جدوع (١٩٩٧) : " دراسة لبعض معوقات التنمية الريفية في الريف السوري " . رسالة ماجستير . كلية الزراعة – جامعة عين شمس . القاهرة .

– ثابت كامل حكيم(١٩٨٢): "التعليم الأساسي من أجل التنمية في جمهورية مصر العربية".جامعة أسيوط. – حسن الشيخ وعبد الناصف شومان(٢٠٠٠) "الصحة الاجتماعية ". مطابع حلبي للصناعة. دسوق .

– سامية لطفي الأنصاري ومصطفى محمد الصفتي (١٩٩٦) : " الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية " . منشأة المعارف . الإسكندرية .

– سعد المغربي(١٩٩٣):"الإنسان وقضاياه النفسية والاجتماعية".الهيئة المصرية العامة للكتاب.القاهرة.

– سمير السيد أحمد الشاذلي (١٩٩٦) : " التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية " . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة عين شمس . القاهرة .

– سمير محمد حسين (١٩٨٤) : " الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام " .عالم الكتب . القاهرة.

– سوزان أحمد أبو رية (١٩٩٩) : "الإنسان والبيئة والمجتمع" . دار المعرفة الجامعية .

- عبد الله محمد عبد الرحمن ومريم أحمد مصطفى (١٩٩٩) : " التنمية بين النظرية والتطبيق " . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .
- عدلي على أبو طاحون (١٩٨٨) :" التكنولوجيا الريفية وعلاقاتها بمستوى تنمية القرية المصرية " . رسالة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة الإسكندرية .
- على الدين هلال (١٩٨٢):"في مفهوم التنمية " . في مجلة السياسة الدولية.العدد ٦٨- إبريل١٩٨٢
- محمد إبراهيم العزبي(٢٠٠١):" تحليل بنائي تاريخي لأسباب تخلف الريف المصري وانعكاساتها المعاصرة ". في كتاب " التنمية الريفية ". أعضاء هيئة التدريس بقسم المجتمع الريفي. كلية الزراعة. جامعة الإسكندرية.
- محمد علاء الدين عبد القادر (١٩٨٨) : " دور الشباب في التنمية " .منشأة المعارف .الإسكندرية .
- محمد محمد إبراهيم ، مرجع (١٩٩٨) : "الإدارة أساس التنمية الشاملة " .جامعة المنوفية .
- محمد نبيل جامع (١٩٨٢): "مشكلة التخلف النسبى المزمن لمعدلات التنمية الريفية المصرية وراء معدلات التنمية الحضرية" . المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية.٢٧مارس- ١أبريل . مطبعة جامعة عين شمس .
- مرزوق عبد المجيد وآخرون (١٩٩٨) : " علم النفس التعليمي " مطبعة الجمهورية . الإسكندرية .
- مصطفى رجب (١٩٨٩):" الإعلام التربوي في مصر: واقعه ومشكلاته". الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة .
- نظيمة أحمد محمود سرحان ، أحمد يوسف بشير ، سوسن عبد الونيس حجازى (١٩٩٩) : " الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة " . بل برنت للطباعة والتصوير . القاهرة .
- وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٨٥):" التنمية الاجتماعية". إدارة المعلومات. وزارة الشئون الاجتماعية. القاهرة .
- David Popeno, 1980. "Sociology ". Library of Congress. Fourth Editor. USA.
- Cunningham J. B., 1977. " Approaches to the Evaluation of Organizational Effectiveness " . Academy of management Review . Vol. 2, No. 2.
- Price J.L., 1972. " The Study of Organizational Effectiveness " . Sociological Quarterly , Vol. 13, No. 3 .
- Cameron K.S. and D. A. Whitten, 1983. "Organizational Effectiveness " . Academic Press . N.Y.

THE ENVIRONMENTAL JUSTICE LEVEL IN ACTIVITIES OF SOCIAL ORGANIZATIONS TOWARD ENVIRONMENTAL SERVICE AND COMMUNITY HEALTH : A CASE STUDY IN ALEXANDRIA GOVERNORATE

M. A. Abd El-Kader
Dept. of Rural Sociology ,Faculty of Agriculture (El-Shatby)
Alexandria University

(Received: Mar., 2 , 2001)

ABSTRACT: *The main objective of this study is to investigate the correlation between the interviewees' personal characteristics (age, educational level and leadership role) , as independent variables - and their satisfaction degree about the environmental justice level in activities of rural social organizations under study, especially rural health unit and community unit (as a composed dependent variable of this study) . This includes their activities which related to the environmental service and community health .*

As to the empirical part of this study, a personal interview questionnaire was used to collect data from a random sample consisted of 40 respondents who are living in El-Maraghy village, in Khorshed area, Alexandria Governorate .

Statistical tools used were percentages, averages, frequency distributions and simple correlation coefficient (r) to describe and analysis the correlations between the independents and dependent variables.

According to the research results, the majority of respondents mentioned that they are not satisfied about the activities of each of rural health unit and community unit under study, especially in the area of environmental service and community health.

Also, the research results show that there is no significant correlation between each of interviewees' age, educational level and leadership role (as independent variables) , and their satisfaction about the activities of rural health unit and community unit in the area of environmental service and community health (as a dependent and composed variable) . The (r) values were 0.057, 0.269 , 0.053 , respectively.

In general , it means that the rural social organizations, especially rural health unit and community unit, should improve their performance, especially in the area of environmental service and community health for giving effect to the agreement of the environmental justice level in their activities.